Research Open Access

Electronic Money in Iraq: Reality and Challenges

Ahmed Ibrahim Jumah
Iraqi University
College of Arts
ahmed.unes90@gmail.com

Ahmed Younis Jabbar
Iraqi University
College of slamic Sciences
ahmed138116@gmail.com

Abstract : The aim of our research is to shed light on electronic money in Iraq and the extent of its development during the time period during which we conducted our study, which began in 2017. In this year, there was the impact of the salary settlement law which caused an increase in the use of electronic cards for employees in the public and private sectors,. The research tries to give definitions to money: namely, the electronic money which consists of magnetic plastic cards, electronic instruments and others. The research then explains the characteristics of that money and differenciates it from the regular money that is accustomed to be used; such as, paper money and metals. In addition, the research addresses the impact of its use on the banking sector in any countries, as well as explains the advantages of using electronic money with an explanation of its risks that may lead to some reluctance to its use. As for the second topic, we dealt with the reality of electronic money in Iraq, where we worked to clarify the settlement that the Central Bank has carried out with the Iraqi government and the percentages of the achievement manifested until the year 2020 beside the spread of money changers. The mechanism in Iraq and the percentage of money transferred by companies (Zain, Asia Hawala, Nass Iraq) adding the market share of each portfolio, and then we dealt with the obstacles to the development of electronic money in Iraq, leading to conclusions and recommendations.

Research Open Access

النقود الالكترونية في العراق الواقع والتحديات

م.م احمد إبراهيم جمعة
الجامعة العراقية / كلية الآداب
ahmed.unes90@gmail.com

م.م احمد يونس جبار
الجامعة العراقية كلية العلوم الإسلامية
ahmed138116@gmail.com

مقدمة : شهد العالم العديد من المتغيرات في الآونة الأخيرة من أهمها ثورة تكنلوجيا المعلومات إضافة الى اثر جائحة كورنا الذي سبب اغلاق الأسواق التقليدية وازدياد ظاهرة التجارة الالكترونية التي يدخل بها عملية الدفع الالكتروني كعامل رئيسي إضافة الى تزايد أهمية النقود الإلكترونية والثقة التي اكتسبتها تلك النقود عالمياً و التقدم التكنولوجي الحاصل حيث أصبحت من وسائل الدفع في النظام النقدي العالمي لما توفره من سهولة وامان في تعاملاتها اليومية حيث يحاول الباحثان تسليط الضوء على واقع النقود الالكترونية في العراق والتحديات التي تواجهها من اجل توسيع قاعدة الدفع الالكتروني التي تستند اليها السلطات النقدية في البلاد والمصارف الحكومية والأهلية وبعد عملية توطين رواتب موظفي الدولة بالتنسيق بين البنك المركزي العراقي وامانة مجلس الوزراء حيث انطلق هذا المشروع في العام ٢٠١٧ حيث ان لازالت العديد من العقبات التي تواجه هذه التجربة منها الوعي والثقافة الالكترونية والجانب التقني بشقيه المادي من حيث المنشاءات والفنية المتمثلة بالكوادر البشرية المدربة إضافة الى مخاطر التعامل مع النقود الالكترونية مع ضعف القوانين المفسرة للتعامل بالنقود الالكترونية وبالتالي فان التجربة العراقية في هذا المجال لازالت تعاني من تأخير ويجب على صناع القرار الاقتصادي في العراق النظر بجدية اكثر الى عملية التحول الالكتروني الذي سيساهم في تنمية القطاعات كافة وخلق لفرص العمل .

أهمية البحث : ان هذا البحث مهم بالنظر الى حداثة الموضوع وتنامي استخدام النقود الالكترونية وظهور النقود الافتراضية وسعي العراق الى رقمنه القطاع المصرفي ومحاولة تطبيق النقود الالكترونية كوسيلة أساسية للدفع

اهداف البحث : تهدف دراستنا الى بيان ما يأتي :

١. توضيح مفهوم النقود الالكترونية وانواعها وخصائصها مع بيان للمزايا والمخاطر مع الاثار التي تواجه النقود الالكترونية .
٢. تسليط الضوء على واقع النقود الالكترونية في العراق مع مفهوم التوطين واهميته والمعوقات التي تواجه انتشارها مستعيناً بالبرنامج الاحصائي (EViews 12) لرسم الاشكال فقط التي استندت الى الجداول التي أوردت في البحث .

مشكلة البحث : ماهي التحديات والمعوقات التي تواجه النقود الالكترونية في العراق .

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال استعراض المواضيع المرتبطة بالدراسة إضافة الى تجميع البيانات الخاصة بالنقود الالكترونية ورسم اشكالها بواسطة البرنامج الاحصائي (EViews 12) وتحليلها واستخلاص النتائج منها .

الهيكلية :

الحدود الزمانية والمكانية :

الزمانية : فترة الدراسة من ٢٠١٧ – ٢٠٢٠ .

المكانية : الاقتصاد العراقي

الدراسات السابقة :

١. **دراسة (القريشي ، زبين ، العايدي،٢٠١٩بعنوان) (دور توطين الرواتب في تعزيز الحكومة الالكترونية دراسة تحليلية في الجامعات)** حيث هدفت الدراسة الى بيان مفهوم الحكومة الالكترونية وتوطين الرواتب والعلاقة بينها ، إضافة الى الكشف عن معوقات تطبيق الحكومة التي توجهه الجامعة إجراءات التوطين وتوصلت الى عدة نتائج أهمها كانت عدم وجود لغة تواصل بصورة الكترونية بين الجامعات والبنوك ، هنالك علاقة توطين للرواتب والحكومة الإلكترونية في الجامعة .

٢. **دراسة (الخزرجي ، الحسيني ٢٠١٩) تأثير أنظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية)** حيث هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أنظمة ووسائل المدفوعات الالكترونية ومالها من تأثير فعار في السياسة النقدية والمؤشرات النقدية كعرض النقد والتضخم وسرعة دوران النقود وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها إحلال الوسائل الالكترونية محل الوسائل التقليدية سوف تقلل من العملة في التداول وان انتشار وسائل الفع الالكترونية في الاقتصاد العراقي لم يصل يؤدي الى حدوث ضغوط تضخمية .

المبحث الأول

الاطار النظري للنقود الإلكترونية.

ماهي النقود الإلكترونية : أن النشاط الاقتصادي عرف النقود كأداة تمكن من اجراء المبادلات التجارية بيسر وسهولة ونتيجة للتطورات العالمية على المستوى التكنولوجي والعولمة المالية، عرف المجتمع الاقتصادي ظهور شكل جديد للنقد يتماشى والعصر الرقمي يعرف) بالنقود الإلكترونية(وسنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية النقود الإلكترونية ومزايا ومخاطر استخدام هذا النوع من النقود.

تعريف النقود الإلكترونية : يعد تعريف النقود تعريفاً شاملاً من أصعب التعاريف، وترجع صعوبة تحديد تعريف لها لما تعتريه من تطورات واختلافات عبر الزمن، إذ أن المتابع لتطور النقود يستطيع ان يميز بين ما كانت تحمله النقود من مميزات وخصائص في كل حقبة زمنية على حدة، فالنقود السلعية ليست كالنقود المعدنية في المميزات والخصائص، والنقود المعدنية ليست كالنقود الورقية من حيث الشكل والمضمون، والنقود الورقية ليست كالنقود الإلكترونية من حيث الطبيعة والاستخدام وهكذا كل حقبة زمنية نقدية تحمل في طياتها مميزات وخصائص معينة تختلف عن التي سبقتها وتعرف (النقود بأنها أي شيء يكون مقبولاً قبولاً عاماً كوسيط للمبادلة ومقياس للقيمة) **(النجار،٢٠١٩: ٢٦)**.

وتعد النقود الإلكترونية نوع جديد من أنواع النقود ظهرت مع تطور شكل ونوعية النقود وهي من أحدث أشكال النقود تطوراً، وتعد الطريق إلى عالم تختفي فيه عمليات التداول بالنقود وفيما يلي سنتطرق إلى تعاريف مختلفة للنقود الإلكترونية، إذ وجدت العديد من التعريفات للنقود الإلكترونية واخذت أشكلاً متعددة فقد عرفها بعض الباحثين أنها: " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة" **(أبوفاروة،٢٠٠٩: ٦٣)**. كما عرفها البعض الاخر بأنها: عبارة عن منتجات دفع متنوعة مخصصة للمستهلك تستخدم لدفع المستحقات بطرق الكترونية بدلاً من استخدام الطرق التقليدية **(الشورة،٢٠٠٩: ٥٧)**، ويعرفها البنك المركزي الأوربي بأنها: "مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من اصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكي عند اجراء الصفقة، ويستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً" **(النجار،٢٠١٩: ٣٠)**. وتعرف أنها: "وحدات الكترونية يتم انتقالها بطريقة معين من حساب شخص إلى حساب شخص آخر، حيث تخزن هذه الوحدات إما في ذاكرة كمبيوتر صغير ملتصق في كارت يحمله المستهلك بحيث يستخدمها للوفاء من خلال هذا الكارت، أو تخزن في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك بحيث يستخدمها من خلال هذا الكمبيوتر" **(مسعودي،٢٠١٨ :٤١)**.

انواع النقود الإلكترونية: للنقود الإلكترونية عدة أنواع نذكر منها التالي:

١. **البطاقات البلاستيكية الممغنطة :** وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها بدلاً من حمل النقود، واشهرها الفيزا (Visa) والماستر كارت (Master Card) وأمريكان اكسبرس (American Express)، وتكون هذه البطاقات مدفوعة القيمة المالية مسبقاً ومخزنة فيها، ويمكن استعمال هذه البطاقات للدفع عبر الأنترنت وغيرها من الشبكات، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية، إذ يقوم المستخدم

مسبقاً بدفع مقدار من النقود التي يتم تمثيلها بصيغة الكترونية رقمية على البطاقة الذكية وعندما يقوم المستخدم بعملية شراء سواء أكان ذلك عبر الانترنت أم في متجر تقليدي يتم خصم قيمة المشتريات وهنالك العديد من منتجات النقود الإلكترونية التي يمكن أعادة تحميلها بقيمة مالية من خلال ايداع نقود في البنك أو من خلال أي حركة مالية أخرى ملائمة **(وسيلة، وامحمد، ٢٠٢٠: ٧)**.

٢. **الصكوك الإلكترونية**: وهي صكوك مكافئة للصكوك الورقية التقليدية، والصك الإلكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الصك إلى مستلم الصك (حامله) ليعتمده ويقدمه للمصرف الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم المصرف أولاً بتحويل قيمة الصك المالية إلى حساب حامل الصك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الصك وإعادته الكترونياً إلى مستلم الصك ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الصك فعلاً ويمكن لمستلم الصك أن يتأكد الكترونياً أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه، ويتعهد البنك بسداد الصكوك التي يحررها العميل بشروط معينة، إذ يقوم البنك بفتح حساب وتحديد توقيع العميل الكترونياً، ويخطر كل من الطرفين بإتمام اجراء المعاملة المصرفية أي خصم الرصيد من المشتري وتحويله لحساب البائع **(الموسوي، والشمري، ٢٠١٤: ٢٧١)**.

٣. **المحفظة الإلكترونية** : هي بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة (CHIP) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصاً مرناً يمكن إدخاله في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية منه أو إليه عبر الانترنت، ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الأنترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستخدم انظمة الدفع الإلكتروني، ومن الامثلة الموجودة والاكثر انتشاراً هي المحافظ الالكترونية المؤقتة والمتمثلة ببطاقات الهاتف التي تحميل قيمة معينة في شريحتها، وبطاقات اجهزة توزيع السلع الجاهزة التي تستعمل لحفظ قيم مالية في شريحتها **(كافي، ٢٠١١: ٢٣)**.

٤. **النقود الإلكترونية البرمجية** : وهي أنظمة برمجية تتيح مكافئاً الكترونياً لا يحتاج الى بطاقة بلاستيكية فهي أنظمة تعتمد بشكل كامل على البرمجيات المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت، بحيث تمكن صاحبها من استخدامها متى شاء من خلال شبكة الانترنت ولهذا يطلق عليها تسمية (النقود الشبكية) ولكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمد بصورة كاملة على البرمجيات فعالاً وناجحاً يجب أن يكون هناك ثلاث اطراف تشترك فيه هي (الزبون والبائع والبنك الذي يعمل الكترونياً من خلال الأنترنت) **(طاهر، ٢٠١١: ١٣٠)** .

وظهر مفهوم جديد للنقود والتي بدأت تطغى على الساحة المالية الدولية والتي يمكن ان نعرفها بالاتي النقود الافتراضية (Virtual Money) : تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن البنك المركزي او عن سلطة عامة ، تصدر بواسطة مطورين رقميين باعتبارها وحدة حساب

وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية ، مقبولة لدى الأشخاص كوسيلة للدفع ويتم تداولها الكترونياً .طرحت فكرة العملة الرقمية في بداية الامر عام ٢٠٠٨ م وفكرتها أساسا ترتكز على طريقة الند للند دون الحاجة الى وجود وسيط بينهما مما يسهل عملة التداول وتكون خارج مركزية البنوك وغير خاضعة لسطوة البنوك وأول عملة رقمية حقيقية كانت هي البتكوين (Bitcoin) ومن ثم توسعت وأصبحت هنالك العديد من العملات المشفرة ومن اهم سماتها انها عملة رقمية ليس لها وجود حقيقي ، وتكون غير نظامية أي انها صادرة عن جهة رسمية ، يمكن لجميع المتعاملين تعدينها او استخراجها حسب امكانياتهم الفنية والتقنية ، يمكن مبادلاتها بالعملات الرسمية في أي وقت لمقبوليتها ، عدم إمكانية رقابتها لإنها خارج النظام المصرفي ، ومن عيوبها انها تكون صعبة التعدين او الإصدار بالنسبة للمتعاملين العاديين بسبب البرامج والتقنيات التي تحتاجها ، تقلبات أسعارها الكثيرة التي تعاني منها وعدم ثبات سعرها مما يزيد من نسبة المخاطرة في عملية التداول بها ، عمليات القرصنة الالكترونية التلاعب بالحسابات الالكترونية الخاصة بها (الباحوث ، ٢٠١٧ : ٨٧٥). ومن اهم واشهر العملات الافتراضية حالياً (بيتكوين Bitcoin) و ييرن فاينانس (yearn finance) وغيرها كثير من العملات الرقمية .

خصائص النقود الإلكترونية : تتمتع النقود الإلكترونية بمجموعة من الخصائص ويمكن أجمال هذه الخصائص بالنقاط التالية:

١. **النقود الإلكترونية ذات قيمة نقدية:** أي إنها تشمل وحدات نقدية لها قيمة مالية مثل مائة دينار أو الف دولار، ويترتب على هذا إنها لا تعتبر بطاقات الاتصال التلفوني من قبيل النقود الإلكترونية حيث أن القيمة المخزنة على الاولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات **(الشافي،٢٠٠٣: ١٣٤)**.

٢. **النقود الإلكترونية مخزنة على وسيلة الكترونية:** النقود الإلكترونية عبارة عن وحدات أو ارقام مخزونة على وسيلة الكترونية، وتختلف طريقة التخزين باختلاف التطبيق التقني، فمنها منتجات الكترونية تؤسس على بطاقة تتضمن جهاز حاسوب صغير ومحمول، ومنها منتجات تؤسس على برامج ضمن جهاز الحاسوب الشخصي، وتتسم هذه الوحدات بكونها تتكون من رموز وارقام يحمل كل رقم منها قيمة نقدية محددة مسبقاً من المصدر**(العقابي، واخرون،٢٠١٢: ٨٣)**.

٣. **النقود الإلكترونية غير مرتبطة بحساب بنكي:** وهذا ما يميزها عن وسائل الدفع الإلكترونية التي تكون على شكل بطاقات ترتبط بحسابات بنكية للعملاء، حيث تسمح لحاملي هذه البطاقات من دفع أثمان السلع والخدمات وذلك بتحويل قيم نقدية من حساب إلى حساب آخر

كبطاقات الخصم وبطاقات الائتمان، فهي وسائل تسمح بالنفاذ الكترونياً إلى الودائع البنكية المملوكة لحاملها **(ولد عوالي، وصفيح،٢٠٢١: ٤٤)**.

٤. **النقود الإلكترونية ثنائية الأبعاد:** إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلاً، فهي صالحة لإبراء الذمة ووسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري **(بن شرقي، ومحمد،٢٠١١: ٤)**.

٥. **النقود الإلكترونية غير متجانسة:** إذ أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود الكترونية مختلفة، تختلف من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضاً بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود**(بولفوس، وحجيج،٢٠١٩: ١٥)**.

٦. **النقود الإلكترونية تلقى قبول عام من غير من قام بإصدارها:** ويعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الإلكترونية بقبول واسع من الأشخاص والمؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيجب أن لا يقتصر استخدام النقود الالكترونية على مجموعة معينة من الأفراد أو لمدة زمنية معينة أو في نطاق اقليمي معين، فالنقود لكي تصبح نقوداً يجب أن تحصل على ثقة الأفراد وتحظى بقبولهم باعتبارها اداة صالحة للدفع ووسيط للتبادل **(قارة، ٢٠١٢: ٥)**.

٧. **النقود الإلكترونية هي نقود خاصة:** حيث يتم إصدارها في غالبية الدول بواسطة شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، وهي بذلك تختلف عن النقود القانونية التي يتم إصدارها بواسطة البنك المركزي **(بو زعرور،٢٠١٧ : ٢٠٠)**.

٨. **النقود الإلكترونية سهلة الحمل:** تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظراً لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل قيمة نقدية كبيرة لشراء السلع منخفضة الثمن **(كافي،٢٠١١: ٧٠)**.

مزايا ومخاطر استخدام النقود الإلكترونية : يوجد العديد من المزايا والمخاطر الناتجة عن استعمال النقود الإلكترونية في المعاملات المالية، ومن أجل بيان مزايا استخدام النقود الإلكترونية والمخاطر المترتبة على استخدامها سنقسم هذا المطلب الى فرعين فرع أول يتناول مزايا استخدام النقود الإلكترونية فرع ثاني خصص الى دراسة مخاطر استخدام النقود الإلكترونية.

مزايا استخدام النقود الإلكترونية: يوجد العديد من المزايا لاستخدام النقود الإلكترونية أهمها:

١. **سهولة الاستخدام وسرعة التعامل:** تساعد النقود الالكترونية على اتمام العمليات المطلوبة بسهولة وبسرعة أكبر، لأنها تعطي للشخص حرية الوصول الى مصرفه في الوقت الذي يناسبه دون التقيد بوقت محدد، إذ أن النقود الإلكترونية يجب أن تكون قابلة للنقل والتداول والتقسيم وتتمتع بمواصفات قوية للصمود أمام محاولات التزوير، فالنقود الإلكترونية تمتاز بسهولة الاستخدام واتمام العمليات المالية عن طريق تحويل القيمة النقدية المخزنة الكترونياً

الى جهاز الكتروني أخر دون الحاجة الى طلب لإتمامها من قبل المصرف، كما تعد قابلية النقود الإلكترونية للانقسام من الخصائص التي تساعد على نجاحها، إذ يتيح للمستخدمين تحويلها الى وحدات أصغر من النقد لتكون ملائمة للقيام بعدد كبير من المبادلات محدودة القيمة، فلو كانت قيمة الوحدة الإلكترونية دولار واحد يمكن تجزئته الى سنتات، واستخدامها من جانب المستهلكين لكونها صغيرة الحجم يستطيع المستهلك وضعها في حقيبة يده أو أحد جيوبه أو يحملها في يده **(طاهر،٢٠١٢: ١٣٣)**.

٢. **النقود الإلكترونية ذات كلفة منخفضة:** تتسم النقود الإلكترونية بانخفاض تكلفة انتاجاها واستخدامها، فتحويل النقود الإلكترونية عن طريق الأنترنت أو الشبكات الاخرى ارخص بكثير من استخدام الانظمة البنكية التقليدية، إذ تنعدم تكاليف المقاصة أو التسوية لأن عملية التحويل تتم بصورة اتوماتيكية، وهذه السمة ستجعلها جذابة الى عموم المستهلكين والتجار مقارنة مع الانظمة المالية ووسائل الدفع الأخرى **(مبارك،٢٠١١: ١٢)**.

٣. **الأمان:** من خلال وجود نظام مصرفي معد لغرض التعامل بالنقود الالكترونية، إذ تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الإلكترونية اجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية، مما يجعل عمليات دفع النقود الإلكترونية اكثر اماناً وسرية، لان فضاء الأنترنت يقوم على وجود ارقام متسلسلة ترمز الى القيمة النقدية وهذه الارقام تستخدم لمرة واحدة، ويقوم المصرف بتغيير الرقم المتسلسل عند انتقال النقود الإلكترونية من شخص لآخر وهذا بدوره يستلزم نظاماً مصرفياً خاصاً **(المطالقة،٢٠٠٧: ٨٧)** .

٤. **السرية والخصوصية:** يستطيع المشتري القيام بعملية الشراء والبيع دون أن يكون مضطراً الى تقديم معلومات خاصة يفرضها التعامل المصرفي التقليدي، فالبطاقة المدفوعة مسبقاً، تكون لحاملها إذ لا تحتاج الى توثيق الجهة الرسمية التي اصدرتها أو طرف ثالث، وهذا ما يمكن المستهلك من استخدامها كما يستخدم النقود التقليدية تماماً بصورة مباشرة، كذلك الأمر عندما يتم شحنها على الحاسب الشخصي له وهذا ما يثير المخاوف حول استخدام هذه السرية في الأنشطة المحضورة **(منصور،٢٠١٥: ٢٦)**.

٥. **انتشار الخدمات المصرفية عالمياً:** أن استخدام النقود الإلكترونية يسهل اتمام العمليات المالية والتجارية عبر الأنترنت بوجه عام والعمليات المصرفية الإلكترونية على وجه الخصوص محلياً ودولياً على حد سواء ساهم في شيوع وانتشار هذه العمليات مما ادى الى سرعة اتمام الصفقات وتنفيذها دون الوقوف عند العقبات الجغرافية **(دحمان، وابليلة،٢٠١٢: ٦)**.

مخاطر استخدام النقود الإلكترونية : أن استخدام النقود الإلكترونية يترتب عليه مجموعة من المخاطر يعود بعضها الى مخاطر أمنية ومنها يعود الى بعض الاشكاليات القانونية في حين تترتب مخاطر أخرى نتيجة السرية والخصوصية في استخدامها وسوف نتناول هذه المخاطر تباعاً وكالتالي:

المخاطر الأمنية للنقود الإلكترونية : تعد النقود الإلكترونية من أبرز تطبيقات التوقيع الرقمي والذي هو عبارة عن بيان أو معلومة تتصل بمنظومة بيانات أخرى أو صياغة منظمة في صورة شفرة (code) والذي يسمح للمرسل أليه اثبات مصدرها والتأكد من مضمونها وتأمينها ضد أي تحريف أو تعديل، كما أن النقود الموجهة للتوقيع الرقمي عن طريق الرقم السري هو بسبب احتمال تعرضه للسرقة أو الضياع من خلال المتمرسين في مجال الالكترونيات أو اكتشافه من خلال الصدفة أو الضياع أو القرصنة لاسيما استخدامه في الشبكات المفتوحة، وقد تحصل جريمة تزوير معلوماتية تطال التوقيع الرقمي من خلال الدخول باستخدام الغش أو التدليس على نظام معلومات أو قاعدة بيانات تتعلق بالتوقيع الالكتروني أو القيام بعملية اعداد نظام الكتروني من أجل تزوير توقيع الكتروني دون موافقة صاحبه **(منصور،٢٠١٥: ٦٦)**، ومما لا شك فيه أنه من الصعب جداً أن يتوفر الأمان الكامل في الخدمات البنكية الإلكترونية عموماً، لذا يجب أن يتناسب مستوى الأمان مع الغرض المطلوب تحقيقه وضمان سرية المعلومات، وعدم تغييرها بأي شكل من الأشكال حال مرورها عبر شبكة الأنترنت **(النوايتي،٢٠٢١: ١٥)**.

المخاطر القانونية للنقود الإلكترونية : يوجد العديد من المخاطر القانونية التي يثيرها استخدام النقود الإلكترونية وترتد بعض هذه المخاطر الى حالة عدم وجود نظام قانوني ينظم اصدار النقود والتعامل بها أو وجوده ولكنه غير واضح ودقيق، وتلحق السلطات الإشرافية في مختلف دول العالم الأن على فحص الكيفية التي تتفاعل بها الأطر القانونية والرقابية المحدثة أصلاً من أجل معالجة القضايا التي تؤثر على النظام البنكي القائم على الوجود المادي الملموس، مع القنوات الإلكترونية لتوصيل الخدمات الاخذة بالظهور وكذلك النظر في أوجه الغموض المحتملة في هذا الاطار، وتثير النقود الإلكترونية بعض المخاطر القانونية، التي تتمثل في المخالفات القانونية كالتهرب الضريبي، الناتج عن سرية العاملات الإلكترونية، وعن تبادل العملات مع الجهات الخارجية بدلاً من البنك المركزي، وكذلك الزيادة في عليات غسيل الأموال من خلال انتهاك القوانين الخاصة بها، وبالنظر للسرية التي توفرها الخدمات الإلكترونية إذ أنه بمجرد أن يفتح العميل حساب يصبح من المستحيل على البنوك أن تعرف ما اذا كان صاحب هذا الحساب هو من يقوم بمعاملاته أم لا، ومن أجل مكافحة هذه الجريمة اخذت العديد من الاجراءات، كالتحقق من هوية العميل وعنوانه قبل فتح الحساب ورصد المعاملات التي تتم عن طريق الاتصال المباشر وهو ما يتطلب قدر كبير من اليقظة، وهنالك ايضاً مخاطر ناتجة عن تقنين

حقوق والتزامات المتعاملين بالنقد الإلكتروني بطريقة غير دقيقة وذلك لأن عمليات التعاقد بين المستهلكين وتجار التجزئة والمؤسسات المصدرة متشعبة ومعقدة، كذلك يجب التنويه الى مسألة مهمة هي أن استعمال النقود الإلكترونية تشكل ارضية خصبة لنمو جريمة غسيل الأموال، إذ أن النقد الإلكتروني هو المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية كالبطاقة البلاستيكية الممغنطة والنقود الالكترونية البرمجية، أذ تتم عمليات الدفع وارسال النقود على شكل مرفق في رسالة بريد الكتروني يمتاز بالسرعة والسهولة والسرية والتكلفة الزهيدة وهذه المزايا تغري غاسلي الاموال، أذ تتجلى العلاقة السلبية بين النقود الإلكترونية وجريمة غسيل الأموال باستغلال غاسلي الأموال لهذه الوسيلة في ارتكاب جريمة غسيل الأموال لأنها تمثل وسيلة مثالية لاختزان قيمة نقدية لأموال متحصلة من مصدر غير مشروع تمهيداً لغسل هذه الأموال وهنا يبرز الجانب السلبي لهذه الوسيلة الحديثة والمتطورة من وسائل الدفع على اعتبار أن مراقبتها مسألة غاية في الصعوبة **(النوايتي،٢٠٢١: ١١)**.

مخاطر السرية والخصوصية للنقود الإلكترونية : تعد الخصوصية من أهم المشاكل التي تواجه تداول النقود الإلكترونية التي تعد اداة من ادوات الوفاء بالتزامات ومما لاشك فيه أن الخصوصية موجودة في نظم قانونية أخرى مثل السرية المصرفية، فالوفاء تصرف قانوني يسمح عادة بتداول معلومات مختلفة، ولكي يقوم نظام ناجح بالوفاء بالنقود الإلكترونية، خاصة التي تتم عبر شبكة الأنترنت، يجب أن تبقى المعلومات الشخصية والمصرفية للعميل والتاجر وعملية تسوية الدين ذاتها سرية تماماً، كما هو الحال عليه في النقود التقليدية، ومما تجدر الاشارة اليه أن انظمة الدفع بواسطة النقود الإلكترونية وخاصة حافظات النقد الإلكتروني تسمح بالاحتفاظ بسرية الشخص المشتري، ومن ثم امكانية تجاوز المشكلة الى حد ما، ولكن المفارقة في هذا الأمر، أن هذه السرية قد لا تروق للسلطات الرسمية لأسباب جنائية خاصة في اطار مكافحة جرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي، وكذلك تواجه النقود الإلكترونية مخاطر أخرى كتعطل أجهزة الكمبيوتر أو الأنظمة الإلكترونية التي تقوم بحفظ وتسجيل وتحويل النقود الإلكترونية سواء كان التعطل تلقائياً أو بفعل عمل تخريبي كأرسال فايروسات عبر شبكة الأنترنت **(احمد،٢٠١٠: ١٨٥)**.

اثر استخدام النقود الالكترونية : للنقود الالكترونية ميزتين مقارنة بالنقود التقليدية يمكن ان نرى اثرهم على المستهلكين وأصحاب المشاريع كلا على حدا :

١. حيث عند اجراء المبادلات التجارية والتحويلات الخارجية تقلل التكاليف الى الحد الذي نستطيع من خلالها التخلص من الوسطاء والسماسرة .

٢. يعد الزمن العامل الرئيسي عند اجراء العمليات التجارية حيث اننا عند استخدامنا للنقود الالكترونية نكون بالمحصلة قد تخلصنا من مئات النماذج الورقية والاتصالات التي تجرى من اجل إتمام عملية واحدة .

٣. لا تتحمل المشروعات عند قبولها العملة الالكترونية أي مخاطر كون العملية تتم بواسطة البطاقات الذكية وبطاقات الائتمان الالكترونية او الهاتف المصرفي عكس لو تمت بواسطة العملات التقليدية حيث تتحمل تكلفة عالية مما يساهم في تقليل التكاليف مما يساهم في تحقيق المشروعات للوفور وتخفيض تكلفة الإنتاج (**كافي** ، ٢٠١١ :٦٦-٦٨) .

المبحث الثاني

واقع النقود الالكترونية في العراق

من اهم الأوليات التي يسعى اليها البنك المركزي العراقي خلال المرحلة الحالية هو تطوير نظام المدفوعات العراقي وتحويله الى الأنظمة الالكترونية في سبيل تطوير أنظمة الدفع ونظم تسوية المدفوعات ومن اهم المجالات التي سعى البنك المركزي بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي عملية توطين رواتب الموظفين والتي ابتدأ بها في العام ٢٠١٧ تحديداً والتي شكلت نقلة نوعية في سبيل حصر اعداد الموظفين في القطاع العام (الممولة ذاتياً ومركزياً) واعتمد من اجل ذلك على الرقم المصرفي الموحد (IBAN) وذلك لغرض توحيد الحسابات المصرفية في جميع المصارف مما يساهم في تحسين مستوى الخدمات المالية والمصرفية وغيرها والتي تم من خلال تشكيل لجنة في البنك المركزي العراقي واعتمد لذلك صيغة الرقم (W) الحسابي الدولي للعراق ومن ثم اختبار الصيغة الخاصة بالرقم المصرفي الموحد والذي يتكون من ٢٣ مرتبة .

مفهوم توطين الرواتب : يمكن ان نعرفه على انه " بطاقة مدفوعة مقدماً يقدمها صاحب العمل لدفع صافي الرواتب " (**طوقان،إسماعيل،عباس:٢٠٢٠، ٢٤٩**) او انه عملية تحويل رواتب العاملين في القطاعيين الخاص والعام من الأسلوب التقليدي (النقدي) الى أسلوب الكتروني حديث يقوم على فتح حساب لكل موظف في البنك الذي يختاره بنفسة (**القريشي ، زبين ، العايدي: ٢٠١٩ ، ٢١١**)

أدوات توطين الرواتب : تتمثل أدوات توطين الرواتب بـ(البطاقات المصرفية ، أجهزة الصراف الألي ، ونقاط البيع)

١. **البطاقات المصرفية (CREDIT CARD)** : بطاقة خاصة يحصل عليها العميل من المصرف المتعامل معه يستطيع من خلالها الحصول على السلع والخدمات من أماكن معينة . (**محمد ، عبد الله ، ستراك : ٢٠١٣ ، ٥**)

٢. **أجهزة الصراف الالي (Automated Teller Machine (ATM** : هي بطاقة تسمح للشخص بخصم مبلغ من حسابه مباشرة واجراء عمليات سحب للمبالغ النقدية من أجهزة الصراف الالي مثل (نخيل الخاصة بمصرف الرشيد وبطاقة كي التابعة لمصرف الرافدين) (**ياسمينة، بدر الدين ،٢٠٢٠ : ٨)**

٣. **نقـــاط البيـع (Point of Sales (POS** : هي أجهزة تم انشاءها بشكل مكتبي توفر في مؤسسات بيع التجزئة او امكان الراحة والخروج أن نقاط البيع تغطي مجموعة متنوعة من الخدمات المقدمة من خلال الآلات الموجودة في مؤسسات البيع بالتجزئة ، ،الان تم ربط أجهزة نقاط البيع بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالمؤسسات المالية، مما يسمح لزبائن التجزئة بالحصول على الموافقة على صرف الشيكات والشروع إلكترونياً في التحويلات من حساباتهم إلى متاجر التجزئة. في بعض للمنظمات، يمكن للزبائن إجراء إيداعات في حساباتهم ومع تزايد نظم نقاط البيع الإلكترونية، من المحتمل أن يحل استخدامها محل العديد من المعاملات الورقية التي تتم من خلال المدفوعات النقدية ومعاملات الشيكات والائتمان ، وبالتالي فأن نقاط البيع تساهم بشكل كبير في تحقيق الارباح للمصارف المرتبطة بها حسابات اولئك الزبائن الذين يستخدمون هذه المحطات وبتكاليف منخفضة تتحملها تلك المصارف **(Abebe,2016 :31)** .

تتمثل اهمية توطين الرواتب بالاتي :

١. ان تحويل الدفع الى النظام الالكتروني هو ضروري من اجل تحقيق الرفاه للموظفين والعاملين على حد سواء بما يساعد على انسيابية تحرك الكتلة النقدية في النظام المصرفي .
٢. سهولة الإيداع من خلال الإيداع الالي الذي يقوم به المصرف عند الدفع في الأيام المحددة لكل منظمة وهي عملية منسقة تخفف من حدة الزحام .
٣. من خلال النظام الالكتروني الذي يعد احد مشاريع الشمول المالي الذي يقوم على توطين الرواتب نستطيع سحب الكتلة النقدية المكتنزة داخل المنازل وإعادة ضخها الى الدورة النقدية عن طريق المصارف الاهلية والحكومية .
٤. سيساهم مشروع توطين الرواتب في زيادة الخدمات المصرفية للموظفين
٥. يستطيع حاملي البطاقات الالكترونية الحصول على نقودهم في أي مكان يتوفر فيه صراف الي (ATM) او نقاط الدفع الالكتروني (POS) .
٦. سرية التعاملات التي تجرى فهيه محصورة بين الشخص نفسة والمصرف المتعامل .
٧. تساهم في تحديث قاعدة البيانات للموظفين مما يساعد مستقبلاً في حوكمة الإجراءات وتبسيطها **(طوقان،إسماعيل،عباس:٢٠٢٠، ٢٥١)** .

بعد ان تم التعريف بالتوطين واهميته والأدوات التي يستخدمها ندرج في ادناه جداول تخص اعداد الصرافات الالية وبمختلف أنواعها والتي ارتكزت على ثلاث أنواع هي (ATM,POC,POS) المنتشرة في محافظات العراق كافة والتي كانت على النحو الاتي :
اعداد أجهزة الصرافات الالية (ATM) ونقاط الدفع النقدي (POC) ونقاط الدفع الالكترونية (POS)

الجدول رقم (١)

السنة	2017	2018	2019	2020
ATM	656	865	1014	1340
POS	918	2200	2226	7540
POC	5143	6625	11677	13796

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة الإحصاء والأبحاث – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (١)

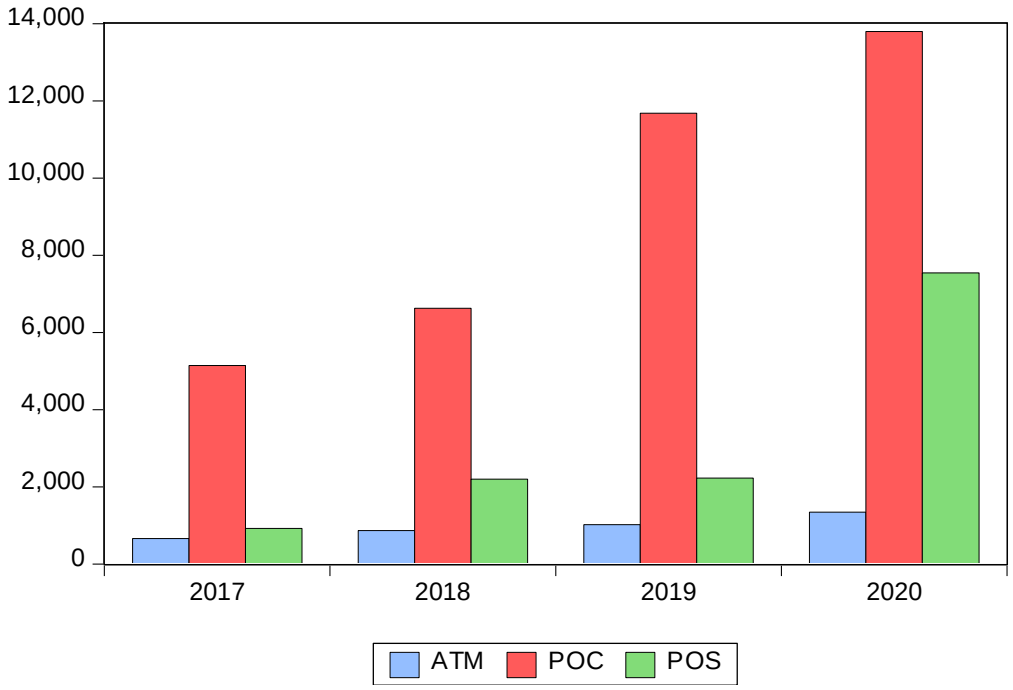

من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

نلاحظ من الجدول أعلاه ازدياد انتشار اعداد الصرافات الالية من الأنواع الثلاثة خلال مدة البحث حيث انه في 2017 بداية عملية التوطين حيث نلاحظ ان الاعداد كانت على النحو الاتي (ATM) كانت (656) ومن ثم زاد عددها الى (1340) في العام 2020 اما بالنسبة (pos) فأيضا لاحظنا زيادة في الاعداد من (918) في العام ٢٠١٧ الى (7540) في العام

٢٠٢٠ اما بخصوص (POC) فالزيادة كانت من (5143) في العام 2017 الى (13797) في العام 2020 ورغم الزيادات التي نراها في اعداد الأجهزة وخصوصا من نوع (POC) الا انها كانت قليلة ولا تلبي الطموح بسبب ضعف الوعي بالنسبة للمتعاملين وعد تثقيف المجتمع لقبول هذه الأدوات كخيارات بديلة عن النقود الورقية إضافة الى ضعف البنية التحتية من الناحية التقنية والتكنلوجية والتي هي الأساس في رفع جودة الخدمات التي تقدم للمواطن وفي حالة تحسن البنية التكنلوجية والتقنية فمن الممكن ان نلاحظ ازدياد اعداد المستخدمين بصورة أوسع ومن اجل معرفة توزيع انتشار خدمات الدفع الالكتروني بمختلف أنواعها المعتمدة لدى البنك المركزي بالنسبة الى مساحة العراق حيث اعتمدت نسبة اعداد الأجهزة لكل (1000) كم مربع وهي كالاتي :

الجدول رقم (٢)

السنة	2017	2018	2019	2020
ATM	1.5	2.00	2.3	2.7
POS	2.1	5.00	5.1	8.9
POC	11.7	15.1	26.6	29.5

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة الإحصاء والأبحاث – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٢)

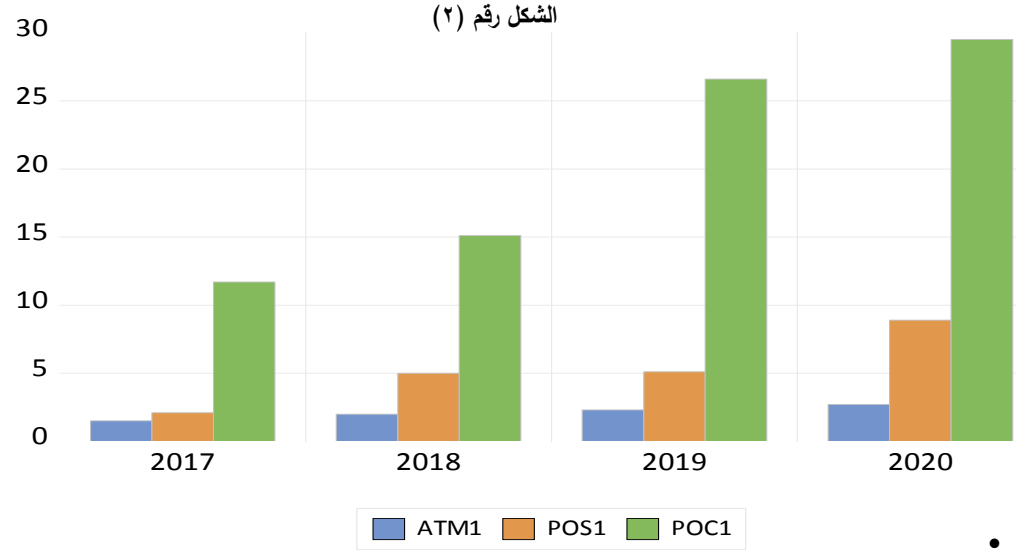

من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

اما بالنسبة الى انتشار خدمات الدفع الالكترونية في العراق مقارنة بعدد سكان العراق الذي وصل حسب بيانات وزارة التخطيط الى حوالي 40 مليون نسمة فيكون بالشكل الاتي :

الجدول رقم (٣)

2020	2019	2018	2017	السنة
2.9	2.6	2.3	1.8	ATM
9.8	5.7	5.8	2.5	POS
32.2	29.7	17.3	13.8	POC

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة المدفوعات – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٣)

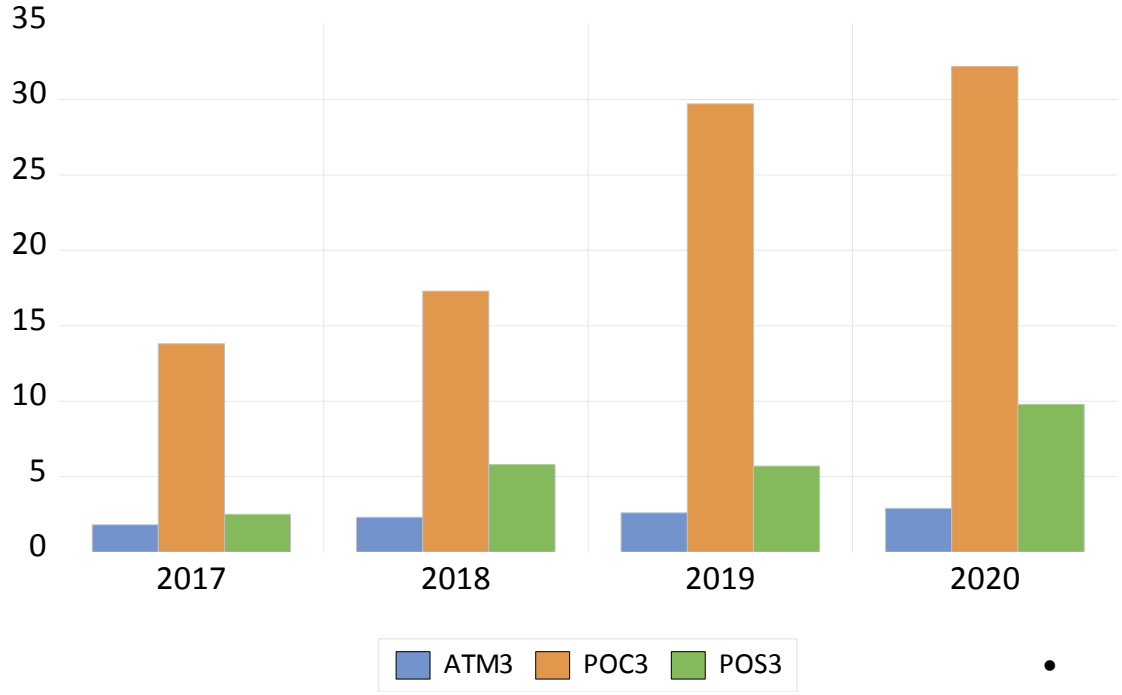

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

يتضح لنا من الجدولين أعلاه ورغم الزيادة الملحوظة في اعداد الصرافات المختلفة (ATM,POS,POC) الا انها لازال هذا الانتشار ضعيفاً وغير كافي السبب في ذلك ان اغلب الافراد والأسواق التجارية بمختلف مسمياتها لازالت تتعامل بالنقد بل وحتى الموظف الذي تم توطين راتبه يقوم بعملية تحويل مباشر من البطاقة الإلكترونية الى النقد عند استلامه للراتب وهذا سببه بالأساس الى ضعف الثقافة الالكترونية في هذا الجانب وخصوصاً في المناطق النائية والشعبية منها اما اكثر الأجهزة شيوعاً فهو (ATM) وانتشار هذا النوع من الأجهزة مقتصر على المراكز التجارية الكبيرة (المولات) وبعض الدوائر الحكومية ومقرات وفروع المصارف ويعزى سبب ذلك الى الحالة الأمنية وفي حالة التحسن الأمني وزيادة التوعية للمواطنين بضرورة التحول نحو هذه الخدمات فمن الممكن ان نرى زيادة ملحوظة في اعداد الصرافات الالية ونتيجة للتوسع في اعداد الصرافات الالية بمختلف أنواعها والتوسع الحاصل في توطين رواتب في القطاع

الحكومي بشقية (الممول ذاتياً ، ومركزيا) حيث تم توطين ما يقارب من (2076) من الوحدات الى نهاية العام 2020 ليبلغ العدد الإجمالي من الموظفين (11861129) أي ما يقارب 88% من اعداد الموظفين حسب تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للعام 2020 حيث توزعت البطاقات الالكترونية والتي تنقسم الى الأنواع التالية :

الجدول رقم (٤)

السنة	2017	2018	2019	2020
البطاقات المدينة	127594	872894	1460891	2811503
البطاقات الدائنة	15158	22067	38882	46469
بطاقات مسبقة الدفع	147850	1275487	1275487	7506759
بطاقات QI	6086703	6639582	1819901	1384677

- **المصدر :**

من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة الإحصاء والأبحاث – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٤)

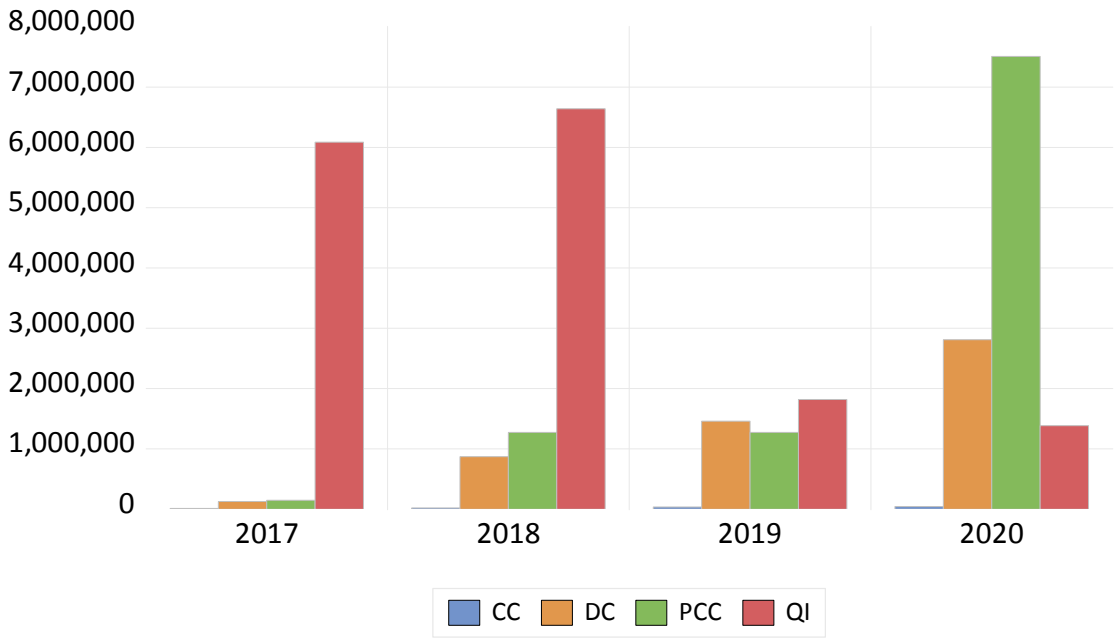

من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

- ✓ CC :

مختصر عدد البطاقات المدينة(Debit cards no) .

- ✓ DC :

مختصر عدد البطاقات الدائنة (Credit cards no) .

- ✓ PCC :

مختصر عدد البطاقات مسبقة الدفع (prepaid cards no) .

- ✓ QI :

عدد بطاقات QI (Qi cards no) .

نلاحظ من الجدول أعلاه ان هنالك زيادات ملحوظة في اعداد المستخدمين للبطاقات بمختلف أنواعها الأربعة حيث ان البطاقات المدينة كانت في العام 2017 في حدود (127594) بطاقة مستخدمة وارتفعت لتصل الى حوالي (2811503) بطاقة مستخدمة اما بالنسبة للبطاقات الالكترونية الدائنة فأيضاً شهدت ارتفاعاً في اعدادها الاجمالية من حوالي (15158) في العام 2017 الى حوالي (46469) في العام 2020 وفي كلتا الحالتين للبطاقات وخصوصاً البطاقات المدينة التي نلاحظ زيادة اعدادها الاجمالية بأكثر من (2000 %) فان السبب يعود الى توطين رواتب الموظفين في القطاع العام وليس لسبب ثقافة المجتمع الالكترونية التي يجب ان نزيد منها ونتحول من خلالها الى أنظمة الدفع الالكتروني بمختلف مجالاته ، ومن اجل معرفة عمليات التحويل التي تجري عن طرق الدفع الالكتروني بواسطة الموبايل والتي بدأت تشكل نسباً لابأس بها نتيجة ازدياد اعداد مشتركي الهواتف النقالة في العراق ومع التطور التكنلوجي التي توفره له هذه الهواتف ونتيجة لجائحة كورنا التي عصفت بالبلاد مما زادة من عمليات التجارة الالكترونية بواسطة الدفع الالكتروني بالموبايل ونستعرض في ادناه العمليات التي تمت خلال مدة البحث مع الشركات التي ساهمت كل على حدة

الجدول رقم (٥)

السنة	2017	2018	2019	2020
نسبة المبالغ المحولة (زين)	26.1	46.4	73.8	69.3
نسبة المبالغ المحولة (اسيا حوالة)	73.9	53.6	26.2	30.7
نسبة المبالغ المحولة (ناس)	/	/	/	0.03

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة المدفوعات – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٥)

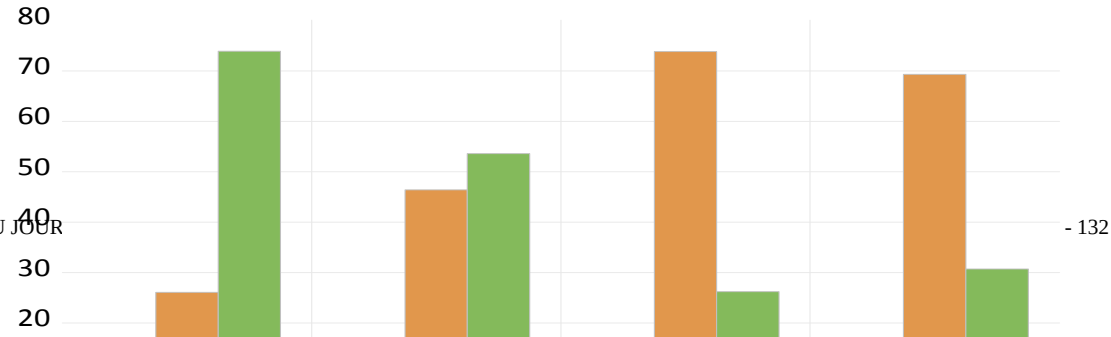

من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

نلاحظ ان شركة اسيا حوالة قد انخفضت نسبتها السنوية خلال فترة البحث حيث ان خفضت من (73.9%) في عام 2017 وهي اعلى نسبة بين الشركتين الى نسبة (30.7%) خلال سنة 2020 في حين زادت نسبة الحصة السوقية لشركة زين من (26.1 %) في عام 2017 الى (69.3 %) في العام 2020 اما بالنسبة الى المبالغ المحولة من شركة ناس فأنها قد استحدثت في العام 2020 وبلغت المبالغ المحولة (0.03%) وهذا سبب قلة نسبة المبالغ المحولة من قبلها ، الجدير بالذكر ان عمليات التحويل التي تجري تشمل كل من (شراء البطاقات الالكترونية ، تعبئة الخطوط مسبقة الدفع ، دفع الفواتير ، تحويل الأموال ، عمليات الإيداع والسحب النقدي من والى المحفظة) اما بخصوص المحافظ الالكترونية التي تم انشاءها خلال فترة البحث فهي كالاتي :

الجدول رقم (٦)

السنة	2017	2018	2019	2020
اعداد المحافظ الالكترونية	222442	271906	403797	1226235

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة الإحصاء والابحاث – نشرات لسنوات مختلفة

كما ويمكننا تقسيم حصص كل شركة من شركات الهاتف النقال حسب نسبتها في المحافظ الالكترونية التي تمتلكها

الجدول رقم (٧)

السنة	2017	2018	2019	2020
حصة محفظة (زين)	%35.1	%42.5	%43.3	%60.7

حصة محفظة (اسيا حوالة)	%64.9	%57.5	%56.7	%39.3
حصة محفظة (ناس)	/	/	/	%0.02

المصدر : من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات البنك المركزي – دائرة المدفوعات – نشرات لسنوات مختلفة

الشكل رقم (٧)

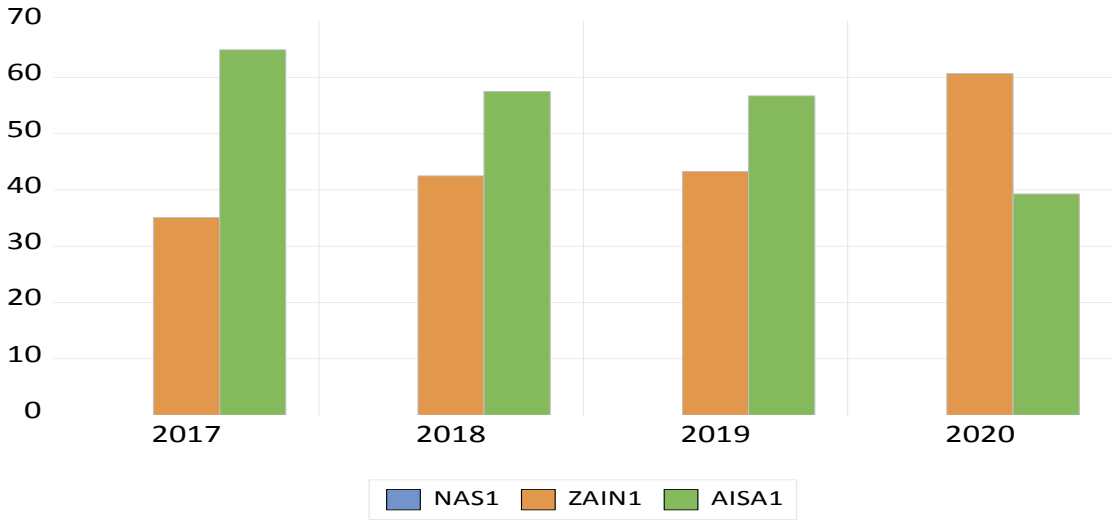

من عمل الباحثان بالاستناد الى البرنامج الاحصائي EViews 12

نلاحظ من الجدول أعلاه ازدياد الحصة لشركة زين من المحافظ خلال سنة 2020 حيث بلغت (60.7 %) مقارنة بحصتها في سنة 2017 والتي بلغت (35.1 %) في حين ان شركة اسيا حوالة قد انخفضت حصتها من المحافظ الإلكترونية في سنة 2020 لتصل الى (39.3 %) في حين كانت في سنة 2017 (64.9 %) اما بالنسبة الى المحفظة الالكترونية لشركة ناس فأنها ولحداثة عملها فقد بلغت في العام 2020 (0.02 %)

معوقات تطور النقود الالكترونية في العراق

يرى الباحثان ان هنالك جملة من المعوقات التي يصطدم بها الاقتصاد العراقي في عملية تحوله الى النقود الالكترونية بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي من اجل ان تلبي متطلبات العصر الحديث من اجل تقليص الفجوة بين البنوك المحلية العراقية ونظيراتها من البنوك الأجنبية منها :

١. **البنى التحتية** : عدم امتلاك العراق البنية التحتية المتقدمة من المنشأت ذات الصبغة الالكترونية التي تساعد في النهوض بالقطاع المصرفي ورغم الجهود المبذولة في تنمية الانترنيت الذي هو عماد التجارة الالكترونية فأن العراق لازال متأخرا حيث جاء من حيث سرعة الانترنيت بالمرتبة ٩ عربياً و ٧٠ عالمياً (حسب موقع عام الكومبيوتر

(https://www.computer-wd.com/2021/06/countries-with-fastest-internet.html

مما يعيق نجاح وانتشار الحواسيب وتغير البيئة الداعمة والقادرة على تحمل أعباء الأنواع الحديثة من وسائل الدفع الالكتروني.

٢. **الكوادر الفنية :** حيث ان العراق من الدول التي لديها قاعدة كبيرة من الجامعات الحكومية والأهلية التي تخرج الالف من الطلبة المتخصصين بمجالات الشبكات والاتصالات لكن ما يعاب انها غير متخصصة في المجال الالكتروني المصرفي حيث يعد العنصر البشري من الركائز الأساسية في كل تنظيم مما يتوجب تطوير إمكانيات العاملين مع تقديم برامج تأهيل وتدريب من اجل اكتساب الخبرات اللازمة في التعامل مع النقود الالكترونية .

٣. **ضعف الثقافة الالكترونية :** بالرغم من القفزة الهائلة في اعداد مستخدمي الهواتف النقالة والحواسيب في المجالات الحياتية كافة الا ان المشكلة الأساسية التي يعاني منها المجتمع هي ضعف الثقافة التقنية والوعي الالكتروني بين افراد المجتمع إضافة الى ضعف الثقة في المعاملات الإلكترونية بصورة عامة ورغم تشريع قانون التوقيع الالكتروني الا ان القوانين الخاصة لحد الان لم تستكمل بالصورة التي تعزز من ثقة المواطنين بها حيث لازال التعامل بالنقود الافتراضية ممنوعا في العراق لحد الان .

الاستنتاجات :

١. ان ظهور النقود الالكترونية بكافة اشكالها إضافة الى النقود الافتراضية مرتبط اساساً بظهور الانترنيت وقدرته على التطور والتوسع .
٢. البنية التحتية التكنلوجية في العراق بشقيها المادي المتمثل بالمنشاءات والعامل البشري المتمثل بالكوادر الفنية المتخصصة ضعيفة وغير قادرة على مجاره التطور التكنلوجي الحاصل في بلدان مثل الامارات واردن ناهيك عن دول العالم المتقدمة .
٣. بالرغم من الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي العراقي في سبيل النهوض بالقطاع المصرفي لاكن لازالت بعيدة عن المستويات المطلوبة وخصوصاً النقود الالكترونية .
٤. من التحديات التي تواجه تطوير النقود الالكترونية في العراق هو الاطار القانوني لها الذي بدوره سيساهم في نشر الثقافة والوعي بها بين افراد المجتمع .

التوصيات : ضرورة النهوض بالواقع الرقمي للاقتصاد العراقي من خلال الاهتمام براس المال الفكري وتطوير الكوادر البشرية القادرة على النهوض بهذا القطاع من خلال انشاء مراكز بحثية متخصصة .

١. التوسع في اعداد الصرافات الالية وخصوصا من نوع (ATM) .

٢. تحويل المعاملات اليومية كالشراء من الأسواق الكبيرة منها او الصغيرة الى بطاقات الدفع الالكترونية المختلفة مما يساهم في زيادة الوعي بالنقود الالكترونية .

٣. ضرورة التثقيف بالنقود الإلكترونية بكافة أنواعها وكيفية استخدامها عن طريق إقامة الورش التدريبية والندوات والمؤتمرات في كافة مؤسسات الدولة ومفاصلها الحيوية وليس الاقتصار على سحب الرواتب نهاية كل شهر بالنسبة للموظفين .

المصـــادر :

١. أبو فاروة ، محمود محمد(٢٠٠٩) ، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن.

٢. الشورة، جلال عايد(٢٠٠٩)، **وسائل الدفع الالكتروني**، ط١، الاصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

٣. النجار، احمد هشام قاسم(٢٠١٩)، **العملات الافتراضية المشفرة دراسة اقتصادية شرعية محاسبية**، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن.

٤. مسعودي، زكرياء(٢٠١٨)، **ماهية النقود الالكترونية**، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 3.

٥. كافي ، مصطفى يوسف (٢٠١١) ، النقود والبنوك الالكترونية في ظل التقنيات الحديثة ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا .

٦. الموسوي، نهى خالد عيسى، والشمري، اسراء خضير مظلوم(٢٠١٤)، **النظام القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الانسانية، المجلد ٢٢، العدد ٢.

٧. طاهر، نور عقيل(٢٠١٢)، **النقود الالكترونية أحد وسائل الدفع الالكتروني**، مجلة رسالة الحقوق، العدد ١.

٨. كافي، مصطفى يوسف(٢٠١١)، **النقود والبنوك الالكترونية**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

٩. وسيلة، عجال، وامحمد، زياد(٢٠٢٠)، **معوقات وتحديات تطبيق النقود الالكترونية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، المجلد ٥، العدد ٢.

١٠. العقابي، باسم علوان، والجبوري، علاء عزيز، جبر، نعيم كاظم(٢٠١٢) **النقود الالكترونية ودورها في الوفاء بالالتزامات التعاقدية**، مجلة جامعة اهل البيت، العدد٦.

١١. بن شرقي، حاج صدوق، ومحمد، اليفي(٢٠١٢) **النقود الالكترونية كوسيلة دفع في اطار الصيرفة الالكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الرابع، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١٢. بولفوس، احلام، وحجيج، وزينة(٢٠١٩)، **النقود الإلكترونية كآلية لتفعيل الضرائب الإلكترونية في الجزائر دراسة حالة قباضة الضرائب– بوبزاري محمد–**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.

١٣. ولد عوالي، أمينة، وصفيح، صادق (٢٠٢١)، **النقود الالكترونية في الجزائر الواقع وتحديات المستقبل**، الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد٦، العدد١.

١٤. قارة، ليلى(٢٠١٢)، **تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

١٥. بو زعرور، عمار(٢٠١٧)، **النقود الالكترونية وأثرها على السياسة النقدية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، العدد ٤.

١٦. مبارك، لسلوس(٢٠١١)، **النقود الالكترونية بين الكبح والتشجيع لجريمة غسيل الاموال**، الملتقى العلمي الدولي الرابع، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.

١٧. الشافعي، محمد ابراهيم محمود(٢٠٠٣)، **الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية**، بحث مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي.

١٨. المطالقة، محمد فواز(٢٠٠٧)، **الوجيز في عقود التجارة الالكترونية**، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

١٩. منصور، شيماء جودت مجدي(٢٠١٥)، **احكام التعامل بالنقود الالكترونية وأثره على المعاملات المعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الاسلامية، غزة.

٢٠. دحمان، بن عبد الفتاح، وابليلة، فوزية(٢٠١٢)، **تحديات ادارة النقود في ظل النقود الالكترونية**، بحث مقدم الى مجمع اعمال اليوم الدراسي حول واقع الادارة الالكترونية بالجزائر، كلية الآداب والعلوم الانسانية، قسم علوم التسيير، الجامعة الافريقية.

٢١. النوايتي، عبدالحكيم(٢٠٢١)، **مخاطر النقود الالكترونية**، المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد٧.

٢٢. أحمد ،شيماء فوزي(٢٠١٠)، **التنظيم القانوني للنقود الالكترونية**، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، المجلد ١٤، العدد٥٠.

٢٣. الباحوث ، عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز(٢٠١٧) ، **النقود الافتراضية مفهومها وانواعها واثارها الاقتصادية** ، المجلة العربية للاقتصاد والتجارة ، مجلة جامعة عين شمس ، ، المجلد ٤٧ ، العدد الأول .

٢٤. طوقان ، إسماعيل ، عباس ، احمد عبيد ، هيثم عبد الخالق ، تهاني مهدي (٢٠٢٠) ، تأثير توطين الرواتب على معدل العائد على الموجودات (ROA) بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المجلد ١٥ ، العدد ٥٢

٢٥. **القريشي ، زبين ، العايدي** ، محمد عبد الحسن ، حيدر عطا ، إبراهيم نعيم (٢٠١٩) ، **دور توطين الرواتب في تعزيز الحكومة الالكترونية: دراسة تحليلية في الجامعات** ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوت .

٢٦. **محمد ، عبد الله ، ستراك ، سعد عبد ، مي حمودي، سيتا (٢٠١٣) ، بطاقات الائتمان المصرفية من منظور إسلامي** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (٣٤)

الرسائل والأطاريح :

١. **بري** .دلال ، (٢٠١٧) ، **أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي.

٢. **ياسمينة ، بدر الدين** ، سدرات ، عاشوري (٢٠٢٠) ، **اثر استخدام نظم الدفع الالكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر – دراسة عينة من البنوك التجارية –** رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

المصادر باللغة الإنكليزية :

1. Abebe. Girma ,(2016), **The Impact of Information and Communication Technology on Performance of Commercial Banks in Ethiopia**, Master Thesis, College of Business and Economics , Addis Ababa University , Addis Ababa, Ethiopia .